

التصنيف السياسي للدوائر الانتخابية وللمرشحين مجلس الأمة الكويتي 1999م

أحمد البغدادي *

فلاح المديرس **

* أستاذ بقسم العلوم السياسية - جامعة الكويت .

** أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة الكويت .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تصنيف الانتماء السياسي للدوائر الانتخابية ، وكذلك لمرشحي مجلس الأمة لعام ١٩٩٩ ، هذه الدراسة تمثل محاولة أولية وجديدة في موضوعها لطبيعة الانتخابات النيابية العامة في دولة الكويت ، بهدف تحديد الانتماء السياسي للمجتمع الكويتي بشكل عام ، سواء على صعيد الناخب أو المرشح ، ولعل القيمة الأكاديمية لهذه الدراسة تتمثل في محاولة تحديد الهوية السياسية لمجتمع لا يزال هو الوحيد القائم على أسس دستورية في مجتمع خليجي ، لا يزال يحبو نحو الديمقراطية .

مقدمة

تعد العملية الانتخابية من أهم عناصر المشاركة السياسية السلمية في الدولة الديمقراطية ، إلى جانب الأنواع الأخرى من المشاركة السياسية ، مثل استبانات الرأي العام ، وإرسال البرقيات ، وخطابات الاستنكار أو التأييد ، والمشاركة في النقاشات الحزبية والتجمعات السياسية ، أو العمل في الحملات الحزبية ، أو تقديم الدعم المالي للمرشحين في بعض الأنظمة السياسية . وعلى الرغم من ذلك تعد المشاركة من خلال التصويت أو الاقتراع Voting في فترات دورية منتظمة ، من أكثر أنواع السلوك السياسي شيوعاً وانتظاماً ؛ حيث تلخص عملية المشاركة في مجرد القيام بوضع ورقة تتضمن أسماء الذين يرغب الناخب في اختيارهم لتمثيله في السلطة التشريعية أو البرلمان⁽¹⁾ . هذه العملية البسيطة في مظهرها السلوكي تتضمن الكثير من الدلالات والمؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف إلى التوجهات السياسية والاجتماعية للمجتمع ، كما أنها تعد مقياساً للتوجه الشعبي تجاه مختلف القضايا ، كأن تأتي عملية الاقتراع لمصلحة تيار سياسي معين ، أو اختيار نوعية معينة من المرشحين ، كاختيار المعروفين بـ «نظافة اليد» عند انتشار الفساد السياسي ، أو اختيار المعارضين السياسيين للسلطة ، إذا كان للناخبين توجه سلبي تجاه النظام السياسي ، على سبيل المثال لا الحصر . كما يمكن الاستدلال من الإقبال على ممارسة الاقتراع على النفسية الاجتماعية السائدة بين الناخبين ، حال انخفاض نسبة المقترعين بوصفه دليلاً على سيادة الشعور باللامبالاة مثلاً . كما يمكن الاستدلال من عملية التصويت على القانون الانتخابي ، ومدى شمولية المفهوم الديمقراطي في المجتمع كما هو الحال في الكويت ، حيث يقتصر حق الانتخاب على الذكور دون الإناث وقوات الجيش والشرطة .

هذه الدراسة محاولة لدراسة توجه غير مألوف في دراسة السلوك الانتخابي ، ألا وهو العمل على تحديد التصنيف السياسي للدوائر الانتخابية نفسها ، حيث نتعرف إلى التوجه السياسي العام للناخبين في الدوائر الانتخابية ، ومدى انعكاس هذا التوجه على عملية التصويت أو الاقتراع ، مما يستدعي

كذلك محاولة تحديد التوجه السياسي للمرشحين ، وما إذا كانت نتائج الانتخابات تمثل انعكاسا لهذا التوجه العام ، آخذين بعين الاعتبار خصوصية الديمقراطية السياسية للتجربة الكويتية الحديثة ، وهي عملية لا تخلو من التعقيد والتشابك على المستوى الأكاديمي التقليدي .

يتسم النظام السياسي الكويتي بسمة عدم الحسم على صعيد تحديد الهوية السياسية أو الأيديولوجية . وقد انعكس ذلك على الحياة السياسية بشكل عام ، سواء على التجمعات السياسية أو المرشحين أو الأفراد من حيث الانتماء السياسي . لقد شهد المجتمع الكويتي عشرات التنظيمات السياسية غير العلنية⁽²⁾ ؛ ذلك أن الدستور الكويتي لم يمنع ، كما لم يجز ، إقامة الأحزاب السياسية ، وهو وضع لا يزال ساريا منذ قيام الدولة الدستورية عام 1963 . وما يلاحظ أن التجربة السياسية الكويتية كثيرة التخوف من التجربة الحزبية العربية المريعة وغير الناجحة ، ولذلك لا يحبذ الكويتيون كثيرا فكرة إقامة الأحزاب أو الانتماء الحزبي ، على الرغم من وجود العديد من التجمعات السياسية العلنية مثل «المنبر الديمقراطي الكويتي» ، و«الحركة الدستورية الإسلامية» الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين . فإن هذه التجمعات تعمل فعلا في المجتمع الكويتي ، وتعلن عن أسماء مرشحيها في الانتخابات العامة في ظل تجاهل رسمي من قبل السلطات المختصة⁽³⁾ .

هذا اللاحسم في المسألة الحزبية دستوريا وسياسيا انعكس على غمطية التفكير السياسي لدى المواطن الكويتي من حيث كونه مرشحا وناخبا في الانتخابات العامة ، بحيث يمكن القول إن التصنيف السياسي للمرشح يحتل مساحة واسعة جدا على الوجه الآتي : قومي - يساري - ليبرالي - ديني (سلفي - إخوان مسلمون - شيعي) ، قبلي ، مستقل ، حكومي⁽⁴⁾ .

المواطن الكويتي بدوره ينتمي إلى واحد من هذه التصنيفات ، دون أن يعني ذلك أي نوع من الالتزام السياسي الضيق أثناء الممارسة للحق الانتخابي وهو التصويت أو الاقتراع ، بمعنى أنه من الممكن جدا أن يقوم المنتمي إلى

ولعل السبب الكامن وراء هذا التصرف ، الذي لا يعد مقبولا في العمل السياسي الجاد ، يتمثل في رغبة المرشح في إرضاء الناخب الذي لا يفضل مسألة الانتماء السياسي القاطع ، وهو ما تتميز به الشخصية السياسية الكويتية سلبا ، ومما تجب ملاحظته أن الناخب الكويتي في فترة ما بعد التحرير اتخذ موقفا سلبيا إزاء التنظيمات الدينية والقومية التي وقفت ضد الكويت أثناء الاحتلال العراقي ، ومن ثم لم يعد مقبولا لديه مناصرة المرشح الذي يعلن انتماءه لتنظيم سياسي أو لفكر سياسي محدد ، وقد دفع ذلك معظم المرشحين إلى إنكار انتمائهم السياسي أو الديني مثل القوميين والليبراليين والإخوان المسلمين والسلف ، وكذلك المرشحون الدينيون من الشيعة . ومن الملاحظ أن الناخب الكويتي قبل راضيا ادعاء هؤلاء المرشحين بالانفصال عن التنظيمات الخارجية ، باعتباره ذلك سلوكا فرديا على مستوى المفاهيم لا مستوى التنظيم ، بمعنى أن المرشح لا يعطي مسألة الانتماء السياسي طابع الالتزام السياسي . ولعل هذا يفسر نجاح المتدينين لـ «جماعة الإخوان المسلمين» في كل الانتخابات التي تمت بعد التحرير ، على الرغم من وقوف «جماعة الإخوان المسلمين» ضد الكويت أثناء الاحتلال

العراقي ، لأنهم لم يعلنوا عن هذا الانتماء السياسي - الديني أثناء الانتخابات العامة . فقد تعمدوا تجاهل موضوع موقف «جماعة الإخوان المسلمين» من قضية الغزو ، والشعب بدوره لم يسألهم .

التصنيف السياسي لبعض الدوائر الانتخابية نفسها يعتمد على «نوعية» الناخبين السائدين تاريخيا ، وهي ظاهرة يمكن التعرف إليها من خلال «نوعية» النواب الذين يمثلونها في الانتخابات العامة بشكل عام ، بمعنى أن هناك دوائر انتخابية لا يمكن أن ينجح فيها أي مرشح ينتمي إلى اليسار مثلا ؛ وهي الدوائر ذات الطابع القبلي حيث تسيطر القبلية وأطروحات التيار الديني ، كما توجد دوائر انتخابية ذات توجه ليبرالي لا يمكن لأي مرشح قبلي أو ديني أن يفوز بثقة ناخبها . وهناك دوائر غير محددة الهوية يمكن لأي مرشح أن يفوز بأصوات ناخبها بضربة حظ ، أو لعدم وجود منافس قوي ، أو لشراء الأصوات أو تشتيتها بين عدة مرشحين ، أو لسيادة ظاهرة اللامبالاة ، فتأتي الأصوات لمصلحته . لذلك نجد تفاوتاً حاداً في مسألة التصنيف السياسي بين الدوائر الانتخابية المختلفة .

المنهج التحليلي المتبع في هذه الدراسة يعتمد الخطوات الآتية :

- 1 - استعراض إحصائي لبعض مرشحي الدوائر الانتخابية ، وكذلك الأصوات التي حصلوا عليها إحصائياً .
- 2 - تحديد المرشحين الذين يعرف لهم انتماء سياسي ثابت ومعروف وفقاً للتصنيف الوارد ذكره في المقدمة .
- 3 - تحديد التوجه السياسي للمرشحين الخمسة الأوائل قدر الإمكان ، مع التركيز على الفائزين منهم في الانتخابات العامة .
- 4 - محاولة التعرف إلى التوجه السياسي العام للدوائر الانتخابية .
- 5 - متابعة مدى انعكاس ذلك التوجه على نتائج الانتخابات ، حيث نتعرف مدى التطابق أو التعارض بين التوجه العام للدائرة الانتخابية والانتماء

السياسي للمرشحين الخمسة بشكل عام ، والفائزين في الانتخابات بشكل خاص .

6 - إذا لم يكن هناك تطابق بين التوجه العام للدائرة الانتخابية والانتماء السياسي للمرشحين والفائزين في الانتخابات العامة ، نحاول معرفة الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت إلى ذلك .

7 - محاولة الوصول إلى نتائج عامة في خاتمة هذه الدراسة .

هذه الدراسة تمثل محاولة أولية وجديدة في موضوعها لطبيعة الانتخابات النيابية العامة في دولة الكويت ، بهدف تحديد الانتماء السياسي للمجتمع الكويتي بشكل عام ، سواء على صعيد الناخب أو المرشح ، خاصة أن هذه القضية تتسم بالانسياع والتداخل الفكري - إن جاز التعبير - في ظروف عالمية يطلق عليها ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ؛ حيث يشهد هذا النظام انهيار التصنيفات الأيديولوجية والانتماء السياسي ، هذا الانهيار الذي بدأ مع انهيار حائط برلين وسقوط معظم الأنظمة الشمولية سواء في أوروبا وآسيا وأفريقيا ودول أميركا اللاتينية . ولعل القيمة الأكاديمية لهذه الدراسة تتمثل في محاولة تحديد الهوية السياسية لمجتمع لا يزال هو الوحيد القائم على أسس دستورية في مجتمع خليجي لا يزال يحبو نحو الديمقراطية الدستورية .

الدائرة الأولى : الشرق

يمكن القول إن هذه الدائرة الانتخابية تتميز بأغلبية سكانية شيعية ذات أصول فارسية⁽⁵⁾ . إلى جانب أقلية سكانية لقبيلة العوازم⁽⁶⁾ . وهذا يفسر كون معظم ممثليها في البرلمان من المواطنين الشيعة بشكل عام ؛ سواء في التقسيم الانتخابي القديم القائم على توزيع الكويت انتخابيا إلى عشر دوائر انتخابية في الفترة ما بين 1963 - 1976 ؛ حيث يحق للناخبين اختيار خمسة مرشحين⁽⁷⁾ ، أو التوزيع الحديث حيث يحق لكل دائرة انتخابية انتخاب مرشحين اثنين فقط في خمس وعشرين دائرة انتخابية . يلاحظ أن جميع الفائزين في هذه الدائرة في

النظام الانتخابي القديم من الفئة التجارية ذات الميول الحكومية بسبب المصالح التجارية ، وبعضهم يمكن وصفه بـ «المستقل» مثل المحامي خالد خلف ، الذي فاز بعضوية مجلس عام 1975 ، والنائب يوسف السيد هاشم الرفاعي الذي فاز في الفترة من 1963 - 1971 ، وهو صوفي ذو علاقة جيدة مع الشيعة ومن المؤيدين للحكومة بدليل تعيينه وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء ثلاث مرات متتالية⁽⁸⁾ .

بالنسبة لقبيلة العوازم نجد أنه في الفترة ما بين 1963 - 1975 لم يتقدم أي مرشح من هذه القبيلة ، وذلك نظراً لضعف تأثير عامل العنصر القبلي في الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت ، وهو عنصر لم يظهر سوى عام 1981 وما تلاه من أعوام . ويعود الفضل في إثارة العنصر القبلي إلى التيار الديني الذي تزامن ظهوره مع العامل القبلي ، بل إلى نجاح هذا التيار في جذب القبائل من خلال الدين إلى الحياة السياسية بشكل عام ، وكذلك لتراجع مفهوم القومية العربية على الساحة السياسية العربية ، عل إثر نكسة عام 1967 . ولم يتمكن التيار القومي في الكويتي من مواجهة التيار الديني المتنامي على الساحة السياسية والاجتماعية في الكويت لأسباب ليس هنا مقام شرحها ، حيث استطاع هذا التيار اكتساح العديد من المواقع في جمعيات النفع العام ، والجمعيات الاستهلاكية التعاونية ، والساحة الطلابية في الجامعة⁽⁹⁾ ، ولم يتردد هذا التيار في استخدام الأطروحات الدينية لأغراضه السياسية . وحيث إن القبيلة بوصفها مفهوماً متخلفاً سياسياً يتلاءم مع المفاهيم الدينية - السياسية التي تطرحها الجماعات الدينية ، فقد شهدت الساحة السياسية الكويتية تحالف التيار الديني مع التيار القبلي ، خاصة فيما يعرف بالمناطق الخارجية ، حيث تقطن الأكثرية القبلية⁽¹⁰⁾ .

بذلك يغدو من الطبيعي أن تشهد الأعوام التي تلت عام 1976 بروز الظاهرة القبلية ، ومن ثم تقدم مرشحين يمثلون القبيلة أكثر مما يمثلون الأمة والشعب للانتخابات العامة . وهذا يفسر تقدم قبيلة العوازم ومرشحيها في الدائرة الانتخابية الأولى ، بالإضافة إلى دوائر انتخابية أخرى مثل السالمية ،

والأحمدي ، كما سنشرح لاحقاً في حينه . ويلاحظ من خلال مراجعة أسماء المرشحين في الدائرة الأولى أن غالبية المرشحين من غير الشيعة ، هم من العوازم ، اللهم إلا في حالة المرشح السيد يوسف هاشم الرفاعي والتي أشرنا إليها آنفاً .

في انتخابات العام 1999 ، كان جميع المرشحين من المنتمين إلى الشيعة والعوازم وعددهم 16 مرشحاً ؛ 4 منهم يمثلون العوازم ، أحدهم وهو خالد الجميعان (المركز الثالث) وزير سابق وشخصية معروفة اجتماعياً على صعيد قبيلة العوازم ، مع ملاحظة أن قبيلة العوازم تعد مع قبائل أخرى مثل الرشيدة والدواسر ومطير من القبائل القديمة في الكويت ، والتي تعد جزءاً من النسيج الاجتماعي العام خلافاً لبعض القبائل الوافدة من صحراء نجد وبلاد الشام والعراق ، مثل العجمان والظفير والهواجر ، التي لم تشارك الكويتيين حياة البحر القديمة .

يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالدائرة الانتخابية الأولى (الشرق) عدة مؤشرات على الوجه الآتي :

- 1 - أن جميع مرشحي العوازم ليس لديهم انتماءات سياسية أيديولوجية محددة . وبذلك يمكن تصنيفهم سياسياً بـ (مستقل) ، وعددهم (4) ، وهم لا يطرحون أنفسهم بوصفهم ممثلين لقبيلتهم . بل بوصف «مستقل» كتوصيف سياسي لموقفهم أثناء الانتخابات لجلب أصوات الناخبين الشيعة ، خاصة مع تقبل الناخبين للمفاهيم الأيديولوجية كما أشرنا سابقاً .
- 2 - ستة من أصل (12) من المرشحين الشيعة لا توجد لديهم انتماءات أيديولوجية شيعية ؛ مثلاً على غرار الانتماء إلى «حزب الدعوة» أو «منظمة العمل الإسلامي» ، أو «حزب الله» ، ويمكن تصنيفهم سياسياً أيضاً بـ (مستقل) وفقاً لمفاهيم السياسة الكويتية .
- 3 - واحد من المرشحين الشيعة يمثل «التجمع الوطني الديمقراطي» هو السيد

موسى حسين الصراف . «والتجمع الوطني الديمقراطي» يمثل التوجه الليبرالي في الكويت⁽¹¹⁾ .

4 - المرشحون الباقون وهم من المعروفين بالتشدد الديني والانتماء الحزبي : عدنان عبدالصمد ، ود . مصطفى سيد الموسوي ، وهما ينتميان إلى تجمع «التحالف الإسلامي الوطني» الذي ظهر من رحم تجمع «الاتلاف الإسلامي الوطني» الذي ظهر بعد تحرير الكويت عام 1991⁽¹²⁾ . وقد تحالفا في الانتخابات الأخيرة بدليل وجود 438 صوتا انتخابيا مشتركا من أصل 1993 . المرشحان د . يوسف سيد الزلزلة مدرس في كلية العلوم الإدارية في الجامعة ، ينتمي إلى «جماعة دار الزهراء»⁽¹³⁾ ، وصالح أحمد عاشور ، ينتمي إلى «جماعة الشيرازي»⁽¹⁴⁾ ، التي كانت ضمن «الاتلاف الإسلامي الوطني» ثم انشقت عنه . وقد تحالفا الاثنان في الانتخابات الأخيرة بدليل وجود 227 صوتا مشتركا من أصل 1993 .

5 - يتبين من نتائج الانتخابات أن المرشحين الأولين ينتميان إلى التوجه الديني الشيعي المتشدد تنظيميا وعقائديا على التوالي بشكل عام ، بغض النظر عن اختلاف المسميات ؛ حيث ينتمي عدنان عبدالصمد إلى «التحالف الإسلامي الوطني» ، في حين ينتمي صالح أحمد عاشور إلى «جماعة الشيرازي» .

بذلك يمكن القول إن التوجه العام للدائرة الانتخابية الأولى هو توجه طائفي (شيعي) - قبلي ، مع سيادة الجانب الأول بسبب الأثرية السكانية للشيعية . ويستدل من فوز المرشحين عدنان عبدالصمد وصالح أحمد عاشور أن ناخبي هذه الدائرة يميلون إلى تبني التشدد الديني الشيعي ، وهو أمر مألوف تزامن مع قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ، وبذلك يتطابق التوجه العام مع الأيديولوجية السياسية التي يتبناها المرشحان . ومن ثم يمكن تصنيف هذه الدائرة بكونها دائرة ذات أيديولوجية دينية شيعية .

جدول (1) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق)

المجموع	يوسف الزلزلة	يعقوب الفهد	موسى الصراف	مصطفى الموسوي	قاسم الصراف	علي إبراهيم	عبدالصمد عدنان	عبدالكريم الطوع	عبد العزيز العنليب	عادل العازمي	صلاح خريبط	صالح عاشور	خالد بوالبناات	خالد الجعيان	أحمد المراج	أحمد الكيتي	المرشحون
323	4	11	-	-	-	1	4	4	1	37	-	37	-	210	1	23	أحمد الكيتي
79	21	-	1	10	1	-	9	-	-	-	-	24	-	-	12	1	أحمد المراج
456	17	9	9	7	1	9	17	1	-	102	1	2	2	29	-	210	خالد الجعيان
34	21	-	-	2	-	-	1	2	1	2	-	3	-	2	-	-	خالد بوالبناات
616	227	4	29	24	47	18	72	7	39	4	16	23	3	42	24	37	صالح عاشور
32	5	-	-	3	-	-	1	2	1	-	3	16	-	1	-	-	صلاح خريبط
149	1	4	-	2	-	-	3	-	-	4	-	4	2	102	-	27	عادل العازمي
48	4	-	1	-	-	-	-	-	1	-	1	39	1	-	-	1	عبد العزيز العنليب
37	5	1	-	1	-	7	6	1	-	-	2	7	2	1	-	4	عبدالكريم الطوع
695	125	-	5	438	5	7	2	6	-	3	1	72	1	17	9	4	عدنان عبدالصمد
71	24	1	-	3	-	1	7	7	-	-	-	18	-	9	-	1	علي إبراهيم
64	6	-	-	2	2	-	5	-	-	-	-	47	-	1	1	-	قاسم الصراف
565	52	-	3	9	2	3	438	1	-	2	3	24	2	7	10	-	مصطفى الموسوي
58	9	-	1	3	-	-	5	-	1	-	-	29	-	9	1	-	موسى الصراف
33	1	2	-	-	-	1	-	1	-	4	-	4	-	9	-	11	يعقوب الفهد
542	20	1	9	52	6	24	125	5	4	1	5	227	21	17	21	4	يوسف الزلزلة
	542	33	58	656	64	71	695	37	48	149	32	616	34	456	79	323	المجموع

المصدر : جريدة القيس ، 8 يوليو 1999

الدائرة الثانية : المرقاب

هذه الدائرة الانتخابية تضم منطقتي المرقاب وهي خالية تماما من المواطنين الكويتيين ، ويعيش فيها حاليا بعض الجاليات العربية والآسيوية ، فضلا عن كونها منطقة وزارات رسمية حكومية ، كما تعد مركزا من مراكز التسوق للآسيويين ، حيث تتوافر فيها بعض المراكز التجارية . أما المنطقة الثانية فهي صاحبة عبدالله السالم التي تقطنها الأقلية التجارية المتميزة ، ولذلك فإن عدد الناخبين فيها يتميز بدوره بالقلّة النخبوية ، حيث يبلغ عددهم 2008 ناخبين . وهي ذات كثافة سنية من الشريحة التجارية وأقلية شيعية تنتمي إلى الشريحة نفسها ، مما ينفي صبغة التشدد الشيعي بسبب المصالح التجارية مع السلطة . والدائرة تخلو تماما من أي تأثيرات سنية متشددة .

من استعراض أسماء المرشحين للانتخابات العامة يتبين أن الفائز الأول وهو عبدالوهاب الهارون الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات بسبب انتمائه إلى غرفة التجارة والصناعة ، وما يطرحه من فكر مستقل يتميز بالانفتاح والليبرالية . ونظرا لوجود كثافة سكانية من الشريحة التجارية في الدائرة كما أسلفنا ، فقد كان فوزه متناسبا مع التوجه الليبرالي العام للدائرة .

أما المرشح الثاني عبدالله النيباري المنتمي إلى « المنبر الديمقراطي الكويتي »⁽¹⁵⁾ فهو من الوجوه التقليدية في الدائرة ، وله تاريخ طويل في تمثيل هذه الدائرة . وبسبب أطروحاته الليبرالية المعروفة لدى الناخبين حصل على ثقتهم ، وكان فوزه في هذه الانتخابات .

ضمت القائمة اثنين من المرشحين الشيعة الذي يمكن تصنيفهم ضمن المؤيدين لسياسة الحكومة ، ولم يعرف عنهم اتخاذ أية معارضة سياسية ، خاصة عبدالأمير التركي ، الذي لم يحالفه الحظ سابقا . ويعد عدم فوزهم في الانتخابات أمرا طبيعيا دون وجود أي مؤشر لأي تحيز مذهبي ضد الشيعة ، بسبب ما يمكن أن نسميه بالحيادية الدينية لدى ناخبي الدائرة ، بدليل أن مرشح « الجماعة السلفية » صالح النفيسي لم يفز بالانتخابات العامة عام 1996⁽¹⁶⁾ ،

وكذلك الأمر بالنسبة لمرشح «جماعة الإخوان المسلمين» صلاح العبدالجادر عام 1999⁽¹⁷⁾. لكن يمكن ملاحظة وجود توجهات أو بدايات مبكرة لتنامي التأثير الديني المؤدلج عند قراءة عدد أصوات الناخبين لمرشح «جماعة الإخوان المسلمين» (589 صوتاً)، مقارنة بما حصل عليه المرشحون الشيعة، بل إن مرشح «جماعة الإخوان المسلمين» جاء في الترتيب الثالث، وهو ما يوفر احتمالات قوية للفوز مستقبلاً إذا استمرت هيمنة التيار الديني على المجتمع الكويتي، كما هو حاصل حالياً.

ونظراً لعدم وجود مرشح سلفي؛ أي منتم لجماعة السلف، كان من الطبيعي أن يتجه الوضع الانتخابي لمصلحة مرشح «الحركة الدستورية الإسلامية»⁽¹⁸⁾ التي تعد الواجهة السياسية لـ «جماعة الإخوان المسلمين» بعد التحرير، حيث شهد عام 1996 سقوط مرشح «جماعة الإخوان المسلمين» جلال الله الجارالله.

إن التاريخ الانتخابي للدائرة الثانية: المرقاب، يدل على توجه ليبرالي بشكل عام، أو بتعبير أدق على انفتاح اجتماعي وفكري يتعارض مع التشدد الديني أو المفاهيم الدينية ذات الانتماء الأيديولوجي. وبذلك يمكن القول إن هناك تطابقاً تاماً بين التوجه السياسي العام للدائرة الانتخابية والتوجهات السياسية للناخبين والمرشحين.

جدول (2)

عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الثانية (المرقاب)

المرشحون	صلاح العبدالجادر	عادل بهمن	عبد الأمير التركي	عبدالله النيباري	عبد الوهاب الهارون	المجموع
صلاح العبدالجادر	220	8	13	113	235	589
عادل بهمن	8	-	13	4	12	37
عبد الأمير التركي	13	13	81	65	56	228
عبدالله النيباري	113	4	65	69	596	847
عبد الوهاب الهارون	235	12	56	596	42	941
المجموع	589	37	228	847	941	

المصدر: جريدة القبس 6 يوليو 1999.

الدائرة الثالثة : القبلة

تتكون هذه الدائرة من ثلاث مناطق : القبلة وتقع داخل العاصمة الخالية من سكن المواطنين ، ومن ثم لا قيمة لها من الناحية الانتخابية ، والشويخ وهي سكنى الشريحة التجارية وتكاد تقتصر عليهم ، ومنطقة الشامية وهي سكنى الطبقة المتوسطة أو The Lower Middle Class ويطلق عليها الكويتيون تندرا China Town عند مقارنة الوضع المالي المتواضع لأكثرية سكانها بالوضع المالي لسكنى الشويخ من الأثرياء ، ولهذا نجد أن عدد الناخبين فيها يبلغ ألفا وتسعمائة واثنين وخمسين ناخبا ، ومن ثم فإن الثقل الانتخابي يقع في الشامية .

هذه الدائرة يغلب عليها التوجه الليبرالي بشكل عام ، بسبب وجود الشريحة التجارية التي كان لها دور كبير في نشر الفكر الليبرالي منذ الخمسينيات ، بل يعود الفضل إلى أقطابها مثل عائلة الصقر في نشر الثقافة القومية في المجتمع الكويتي . وبسبب ذلك ينعدم التأثير الديني المتشدد والطائفي في هذه الدائرة .

من ضمن المرشحين الأحد عشر لا يعرف على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي سوى ثلاثة : محمد جاسم الصقر ، وجاسم الخرافي وخالد سلطان العيسى . والأول في انتخابات عام 1999م هو السيد محمد جاسم الصقر رئيس تحرير جريدة «القبس» سابقا ، وصاحب مواقف وطنية مشهودة ، حيث إن «القبس» في أثناء رئاسته ، قامت بفضح ملف سرقة الناقلات ، أو سرقة العصر كما يطلق عليها في الكويت ، والتي تمت أثناء الاحتلال العراقي للكويت . ويمكن القول إن السيد محمد الصقر قد اعتمد في الانتخابات على مواقفه الوطنية ، وكذلك على الإرث الاجتماعي والسياسي لوالده جاسم الصقر ، وهو من الشخصيات الوطنية المعروفة ، وقد فاز بعضوية مجلس الأمة أكثر من مرة . وأسرة الصقر من الأسر الكويتية ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي منذ العشرينيات ، وهي معروفة أيضا بتوجهها الليبرالي ، والمعارضة لسياسات الحكومة بشكل عام .

وتجدر الإشارة إلى أن السيد محمد الصقر عضو في «التجمع الوطني

الديمقراطي» لكنه لم يرشح نفسه باسم التجمع ، بل نزل بوصفه مرشحا مستقلا لأسباب تم ذكرها في مقدمة البحث .

الفائز الثاني هو السيد جاسم الخرافي ، من عائلة الخرافي المعروفة تجاريا واجتماعيا ، وهو نائب ووزير سابق ، ورئيس مجلس الأمة 1999 ، ويمكن تصنيفه ضمن المؤيدين لسياسات الحكومة . أما السيد خالد السلطان ، فهو من أعضاء الجماعة السلفية «جمعية إحياء التراث الإسلامي» ، لكنه لم يقدم نفسه مرشحا للجمعية ، حيث إن ذلك ممنوع قانونا ، وإن كان ذلك لا يمنع من إعلان «جمعية إحياء التراث الإسلامي» تأييدها له علنا .

بقية المرشحين لا يمثلون أي توجه سياسي محدد أو طائفي أو ديني ، وهي أسماء مجهولة على المستوى الاجتماعي العام .

بذلك يمكن القول إن التوجه السياسي العام للدائرة يتطابق مع التوجه السياسي للفائزين في الانتخابات ، والدائرة ليست مرشحة للسقوط في أحضان التيار الديني بمعنى أن احتمالات فوز مرشح ذي انتماء ديني متشدد أمر غير وارد في المستقبل القريب ، كما يتبين من نتائج الاقتراع .

الدائرة الرابعة : الدعية

هذه الدائرة الانتخابية من الدوائر التي يوجد فيها تأثير شيعي فعال ، بل يمكن القول إن هذا التأثير قد دفع الشريحة السكانية السنية إلى التجمع سياسيا ضد التعصب الشيعي ، وهو أمر نادر الحدوث في الكويت ، بمعنى أن الالتزام الشيعي في التصويت لمرشحي الشيعة ، دفع السنة إلى الالتزام في التصويت للمرشح السني ، وقد تجلّى ذلك فيما يعرف في الكويت بظاهرة الانتخابات الفرعية ، والتي غالبا ما تحدث قبيل الانتخابات العامة ، لا سيما في المناطق القبلية لتحديد مرشح القبيلة الذي سيتم التصويت له في الانتخابات العامة ، وهي من المظاهر السلبية التي شابت الانتخابات العامة ، وقد تم تجريمها وفقا للقانون مؤخراً بسبب الانقسام السني - الشيعي (عدد الناخبين 3291 منهم

جدول (3) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الثالثة (القبلة)

المجموع	جعفر المعابد	إسماعيل الفودري	هاشم عباس	أحمد بوعباس	عهدي الطوع	طارق العتيقي	محمد المشعان	محمد بودي	خالد السلطان	محمد الصقر	جاسم الخرافي	المرشحون
794	3	1	-	-	1	8	72	10	306	320	73	جاسم الخرافي
807	4	2	2	11	4	13	48	34	186	183	320	محمد الصقر
731	1	1	-	-	9	53	41	32	102	186	306	خالد السلطان
94	1	-	-	-	1	2	4	10	32	34	10	محمد بودي
173	2	-	-	-	-	1	5	4	41	48	72	محمد المشعان
79	-	-	-	-	-	2	1	2	53	13	8	طارق العتيقي
15	-	-	-	-	-	-	-	1	9	4	1	عهدي الطوع
11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11	-	أحمد بوعباس
3	-	-	1	-	-	-	-	-	-	2	-	هاشم عباس
4	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	1	إسماعيل الفودري
11	-	-	-	-	-	-	2	1	1	4	3	جعفر المعابد
	11	4	3	11	15	79	173	94	731	807	794	المجموع

المصدر : جريدة القبس ، 8 يوليو 1999

1550 ناخبا شيعيا و1750 ناخبا سنيا⁽¹⁹⁾ . وما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة التمايز السني - الشيعي في التصويت الانتخابي لم تظهر إلا بعد التحرير ، بدليل أنه في عام 1975 فاز خمسة مرشحين شيعة في هذه الدائرة ، مما يعني أن الشريحة السنية كانت تعطي أصواتها لمن تعتقد أنه الأصلح دون أي تمييز طائفي ، ومن ثم يمكن القول إن الدائرة لا تتميز بأية هوية سياسية أو أيديولوجية محددة على الرغم من وجود الشريحة الشيعية ، حيث يوجد مرشحون شيعة ليبراليون مثل المحامي علي البغلي ، المنتمي إلى «التجمع الوطني الديمقراطي» ، وإن لم يرشح نفسه باسم التجمع خشية فقدان الأصوات الشيعية الملتزمة دينيا ، ومع ذلك لم ينجح في الانتخابات بسبب تأييده - على ما يبدو - للحق السياسي للمرأة ؛ حيث فتح مخيمه الانتخابي للحضور النسائي .

اللدان فازا في الانتخابات العامة هما عبدالله الرومي (سني) مستقل ، والمنتمي إلى عائلة الرومي المعروفة في الكويت لدى الطبقة الوسطى ، وقد اتخذ موقف المعارضة ضد الحق السياسي للمرأة في المجلس ، بل كان من أسباب سقوط مشروع القانون ، والفائز الثاني هو عبدالمحسن جمال (شيعي) من جماعة «مسجد الإمام الصادق» المنشقة من تجمع «الائتلاف الإسلامي الوطني» .

من استعراض جدول التصويت الانتخابي يتبين التعصب الطائفي بمفهومه الاجتماعي لا الديني من خلال الأصوات المشتركة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتصويت السني ، وإن كان بصورة أخف ، ويدل ذلك علي تطابق التوجه الطائفي مع نتيجة التصويت ، لكن لا توجد هوية سياسية محددة ، وإن كان ذلك يمثل مؤشرا اجتماعيا سلبيا يجسده تنامي الأصولية الدينية المتنافرة مع مفاهيم الوحدة الوطنية .

الدائرة الخامسة : القادسية

تتكون الدائرة من منطقتين : القادسية (أغلبية سنية) ، والمنصورية (أغلبية شيعية) بعدد أصوات انتخابية متقاربة ، بدليل فوز مرشح شيعي في انتخابات

جدول (4) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الرابعة (الدعية)

المجموع	وليد المحمد	فيصل المطيري	علي البنلي	عبد الواحد الموضي	جمال الحسن	عبد الله الرومي	عبد اللطيف الأسناذ	عبد الصمد دشتي	صالح العنزي	سليمان مكي	حسين الشماع	حسن الجعفر	جواد التروك	جاسم المضف	أحمد اللوغان	المرشحون
268	-	55	6	106	3	53	2	-	-	-	-	3	1	36	3	أحمد اللوغان
317	2	64	7	65	8	109	1	-	-	-	1	-	1	23	36	جاسم المضف
19	-	1	-	5	6	2	2	-	-	-	1	-	-	1	1	جواد التروك
149	1	-	70	7	49	3	1	-	1	-	11	3	-	-	3	حسن الجعفر
378	-	1	29	18	291	7	17	-	1	-	11	11	1	1	-	حسين الشماع
11	-	-	1	1	1	8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سليمان مكي
9	-	-	3	-	2	2	-	-	-	-	1	1	-	-	-	صالح العنزي
53	-	2	10	4	23	13	-	1	-	-	-	-	-	-	-	عبد الصمد دشتي
106	-	2	19	18	30	9	5	-	-	-	17	1	-	1	2	عبد اللطيف الأسناذ
842	5	311	25	169	58	68	9	-	2	8	7	3	2	109	53	عبد الله الرومي
920	5	12	317	87	28	58	30	23	2	1	291	49	2	8	3	عبد الحسن جمال
781	5	181	56	58	87	169	18	4	-	1	18	7	6	65	106	عبد الواحد الموضي
597	2	10	42	56	317	25	19	10	3	1	29	70	5	7	6	علي البنلي
694	1	54	10	181	12	311	2	2	-	-	1	-	-	64	55	فيصل المطيري
22	1	1	-	5	5	5	-	-	-	-	-	1	1	2	-	وليد المحمد
	22	694	597	781	920	842	106	53	9	11	378	149	19	317	268	المجموع

المصدر : جريدة القيس ، 7 يوليو 1999

عام 1992 ، لكن لا تتسم الدائرة بتوجه شيعي متشدد ، بدليل عدم فوز المرشحين الممثلين لذلك التوجه . وكما يستدل عليه من دراسة جدول التصويت الانتخابي لعام 1999 ، يتبين وجود توجه طائفي سلفي بدليل نجاح النائب احمد باقر وهو سلفي ينتمي إلى «جمعية التراث الإسلامي» في ثلاثة انتخابات متتالية (92، 96، 1999) ، وهو أمر طبيعي في ظل سيطرة «الجماعة السلفية» على المساجد والجمعية التعاونية واللجان الاجتماعية ومركز الشباب في المنطقة .

وهذه الدائرة معروفة تاريخيا بكونها معقلا لـ «حركة القوميين العرب» في الستينيات والسبعينيات ، حيث تمكن مرشحو الحركة من الفوز في الانتخابات السابقة مثل سليمان الحداد ، وعبدالله النيباري ، وأحمد النفيسي ، إلا أنها تحولت إلى الاتجاه الديني السلفي بعد هيمنة التيار الديني على مقدرات المجتمع الكويتي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، ولا سيما في مجال العمل الاجتماعي .

لذلك يغدو من الطبيعي أن يفوز المرشح أحمد باقر ، بوصفه شخصية معروفة في المنطقة ، بالإضافة إلى كونه سلفيا غير متشدد ، وإن كان يطرح نفسه بصفة مستقل لكسب أصوات المعتدلين والناخبين العاديين ، الذين يفضلون التوجه الإسلامي - الاجتماعي ، وليس السياسي . أما الفائز الثاني فهو السيد عبدالعزيز المطوع ، غير المنتمي لأي تجمع سياسي أو ديني ، وهو شخصية معتدلة تمكن من الحصول على أصوات التيار السلفي ، كما هو واضح من الأصوات المشتركة مع أحمد باقر .

وعدم نجاح أي مرشح شيعي دليل واضح على تشتت أصوات القاعدة الانتخابية الشيعية ، علي الرغم من أن منطقة المنصورية تمثل توجهها دينيا متشددا بدليل كثرة الحسينيات ، وهي أماكن دينية شيعية⁽²⁰⁾ .

ولعل التساؤل المطروح حول السبب لعدم قيام «الجماعة السلفية» بتقديم اثنين من المرشحين بدلا من الاقتصار على السيد أحمد باقر؟ ونعتقد أن السبب يعود إلى محاولة تخفيف حدة الانطباع بالهيمنة الأيديولوجية السنية ، وهو أمر قد يشير ردة فعل معاكسة لدى المعتدلين دينيا ، خاصة أن الفائز الثاني من



جدول (5) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الخامسة (القادسية)

المجموع	علي القطان	نجيب الغانم	أحمد الحميد	جاسم حمادة	مساعدة الفردان	ضياء أبو الحسن	يعقوب الرفاعي	خالد الفارس	عبد العزيز الطوع	رجب حسن	علاء الدين السليمي	أحمد بههاني	أحمد باقر	المرشحون
1014	2	22	3	22	-	-	240	212	369	4	14	66	60	أحمد باقر
	1	5	2	6	14	9	40	32	112	29	224	44	66	أحمد بههاني
593	2	-	5	-	26	17	4	28	14	230	29	224	14	علاء الدين السليمي
392	1	1	3	-	3	4	6	10	13	5	230	112	4	رجب حسن
597	-	7	5	3	1	7	55	70	21	13	14	32	369	عبد العزيز الطوع
523	2	13	1	5	-	2	87	53	70	10	28	40	212	خالد الفارس
421	1	4	-	7	-	-	8	87	55	6	4	9	240	يعقوب الرفاعي
47	-	-	1	-	-	2	-	2	7	4	17	14	-	ضياء أبو الحسن
39	1	-	-	-	2	-	-	-	1	3	26	6	-	مساعدة الفردان
47	-	-	-	8	-	-	7	5	3	-	-	2	22	جاسم حمادة
24	-	-	1	-	-	1	-	1	5	3	5	5	3	أحمد الحميد
54	-	6	-	-	-	-	4	13	7	1	-	1	22	نجيب الغانم
13	3	-	-	-	1	-	1	2	-	1	2	1	2	علي القطان
	13	54	24	47	39	39	421	523	597	392	593	556	1014	المجموع

المصدر : جريدة القيس ، 9 يوليو 1999

وكذلك بعض الأصوات الانتخابية الشيعية إن وجدت ، وهو الأمر الطبيعي في مثل هذه الدائرة ذات التوجه الليبرالي⁽²¹⁾ .

لذلك يغدو من الطبيعي عدم فوز أي مرشح للتيار الديني ، لكن لابد من الإقرار بحقيقة أن المستقبل يحمل في طياته احتمالات فوز لمرشحي هذا التيار في حال ارتقاء العمل التنظيمي للقوى الليبرالية ، بدليل حصول مرشح «الجماعة السلفية» د. فهد صالح الخنة على المركز الثالث ، ومرشح «جماعة الإخوان المسلمين» د. محمد المقاطع على المركز الرابع ، وإن كان فارق الأصوات كبيراً بينهما وبين ممثلي القوى الليبرالية .

من خلال استعراض جدول الأصوات الانتخابية لهذه الدائرة يمكن القول إن التوجه السياسي الليبرالي يتطابق مع التوجهات السياسية للفائزين في انتخابات عام 1999 .

جدول (6)

عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية السادسة (الفيحاء)

المرشحون	عبدالله الخضري	فهد الخنة	فهد القوسي	محمد المقاطع	مروان المطوع	مشاري العنجري	مشاري العصيمي	المجموع
عبدالله الخضري	9	76	5	50	3	24	24	191
فهد الخنة	76	152	11	259	31	179	81	833
فهد القوسي	5	11	2	32	2	10	4	66
محمد المقاطع	50	259	32	50	28	248	63	789
مروان المطوع	3	31	2	28	9	49	17	143
مشاري العنجري	24	179	10	248	49	87	824	1431
مشاري العصيمي	24	81	4	63	17	824	20	1067
المجموع	191	833	66	789	143	1431	1067	

المصدر : جريدة القبس ، 6 يوليو 1999 .

الدائرة السابعة : كيفان

من الدوائر الانتخابية المعروفة بهيمنة التيار القومي منذ الستينيات حتى الثمانينيات . ومن أبرز ممثلي هذا التيار سابقا السيد جاسم القطامي المعروف في الأوساط القومية ، ويعقوب الحميضي ، وخالد المسعود ، وراشد التوحيد ، وفيصل الصانع الأسير حاليا لدى النظام العراقي . وقد تلاشت قوة هذا التيار مع تنامي التيار الديني بعد النكسة التي أصابت الفكر القومي ، لا سيما بعد التحرير ، حيث ظلت الدائرة في حالة «انعدام وزن» وبلا هوية سياسية محددة ، وهو وضع أتاح للتيار الديني ذي التوجه السلفي بناء قوة انتخابية مكنت مرشحيه من الفوز بالانتخابات العامة بعد التحرير . وقد ساعد على ذلك عدة عوامل تمثلت في :

- 1 - صغر الدائرة انتخابيا ، حيث بلغ عدد المقترعين 2007 أصوات ، من أصل 2428 هو عدد الناخبين .
- 2 - حالة الغياب التام لأي تنسيق ؛ سواء بين اللامتمتين سياسيا لاختيار مرشحين معتدلين مستقلين ، أو المؤيدين للفكر القومي أو الليبرالي . مثال على ذلك خالد الصانع وأسامة خالد المسعود المحسوبين على التيار القومي والليبرالي .
- 3 - غياب التوجه السياسي العام للدائرة ، حيث انعكست حالة التشرذم الفكري على نتيجة التصويت . وقد أدى ذلك إلى نجاح مرشحي التيار الديني السلفي بوصفه تيارا محافظا غير سياسي بعيدا عن أي أيديولوجية سياسية ، بدليل عدم تمكن مرشح الإخوان المسلمين من النجاح .
- 4 - سيطرة التيار السلفي على مجمل الأنشطة الاجتماعية مثل الجمعية التعاونية ، ولجان الزكاة ، وحملات الحج ، ولجان العمل الاجتماعي ، وكذلك مساجد المنطقة .

لذلك يصبح من الطبيعي فوز المرشحين السلفيين د .وليد الطبطبائي

(الحركة السلفية) ، وأحمد الدعيج (جمعية إحياء التراث الإسلامي) . وهو ما يتناسب مع التوجه العام للأصوات الانتخابية . وعلى الرغم من سلفية المرشحين ، فإن الفائز الثاني شخصية غير معروفة على الساحة السياسية والاجتماعية ، خلافا للفائز الأول د .وليد الطبطبائي المشهور بالصخب السياسي تجاه الأنشطة الفنية والفكرية بشكل عام . ولكن لا يتوافر توظيف سياسي للتوجه السلفي ؛ نظرا لأن جماعة السلف بأجنحتها المتعددة⁽²²⁾ ليست ذات تنظيم سياسي أو محدد أيديولوجي ، كما هو حال «جماعة الإخوان المسلمين» أو «حزب التحرير» .

جدول (7)

عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية السابعة (كيفان)

المرشحون	أحمد الدعيج	أسامة المسعود	خالد الصانع	سالم الطراروه	عادل الصرعاوي	عبدالحق التويجري	هلال المطيري	وليد الوهيب	وليد الطبطبائي	المجموع
أحمد الدعيج	81	26	45	6	110	17	27	72	166	550
أسامة المسعود	26	88	129	23	54	11	15	39	62	447
خالد الصانع	45	129	69	8	93	34	21	42	70	511
سالم الطراروه	6	23	8	3	7	1	-	16	22	86
عادل الصرعاوي	110	54	93	7	33	58	6	60	123	544
عبدالحق التويجري	71	11	34	1	58	7	5	6	18	157
هلال المطيري	27	15	21	-	6	5	9	4	15	102
وليد الوهيب	72	39	42	16	60	6	4	21	237	497
وليد الطبطبائي	166	62	70	22	123	18	15	237	46	759
المجموع	550	447	511	86	544	157	102	497	759	

المصدر : جريدة القبس ، 7 يوليو 1999 .

الدائرة الثامنة : حولي

من الدوائر الانتخابية الكبيرة نسبيا (5299 ناخبا) ، وتتسم بنوع من التعقيد السياسي والاجتماعي بسبب التركيبة السنية - الشيعية - القبلية ، حيث يلاحظ من جدول التصويت الانتخابي وجود سبعة مرشحين شيعة من أصل واحد وعشرين مرشحا . وبسبب هذا التعقيد وكبر الدائرة يلاحظ كثرة عدد المرشحين وتنوع توجهاتهم السياسية بين قبلين وليبراليين وإخوان مسلمين وجماعة السلف وطائفيين شيعيين . وهذه الدائرة وإن كانت تسمى بدائرة «حولي» إلا أن الواقع يدل على خلو هذا المسمى من أي معنى انتخابي ؛ لأن منطقة حولي تكاد تكون خالية من الكويتيين ، ولا يوجد فيها سوى أبناء الجالية العربية ، في حين أن الصراع التنافسي ينحصر في منطقتي بيان ومشرف ، ولا سيما بيان ، حيث تمتاز بأنها ذات تركيز سكاني شيعي متدين .

لذلك يتسم التوجه السياسي لهذه الدائرة بالتشردم الفكري ، بمعنى أن احتمالات نجاح أي توجه أمر ممكن ومتوقع ، دون أن يعني ذلك أن لهذا التوجه الهيمنة والسيطرة في الدائرة ، بل لا يتجاوز ذلك كونه مؤشرا علي تعاضد وتنظيم للأصوات القبلية أو الليبرالية أو حتى المتشددة دينيا . ففوز د. حسن جوهر ، وهو من المتشدددين دينيا باعتباره منتميا إلى تجمع «خط الإمام الخميني»⁽²³⁾ ، ليس دليلا على اتسام الدائرة بهذا التشدد ، كما أن فوز د. عبدالمحسن المدعج وهو من قبيلة العوازم ، لكنه من المحسوبين على التيار الليبرالي ، ليس دليلا أيضا على هيمنة الفكر الليبرالي أو القبلي ، لكن التشردم الفكري أدى إلى أن تكون كل الاحتمالات مفتوحة ، وهذا ما حدث في هذه الدائرة المعقدة انتخابيا ، خاصة إذا علمنا أن الفائز الثالث في الانتخابات من المنتمين إلى «جمعية إحياء التراث الإسلامي» ، والفائز الرابع من «جماعة الإخوان المسلمين» بفارق ثمانية أصوات انتخابية !

لذلك يكون من الطبيعي أن تأتي نتيجة الانتخابات انعكاسا لهذا التشردم الفكري ، حيث ضمن الفائز الأول أصوات الناخبين الشيعة ، وبعض الأصوات

المستقلة ، لكن كان التركيز علي الناخب الشيعي ، كما يستدل من الجدول من خلال الأصوات المشتركة مع المرشحين الشيعة الآخرين ، في حين أن الفائز الثاني ضمن أصوات الناخبين القبليين (العوازم) والسلف (229 صوتا مشتركا مع المرشح الممثل لجماعة السلف) ، و(116 صوتا مشتركا مع جماعة الإخوان المسلمين) و(390 صوتا مشتركا مع مرشح قبيلة العوازم) ، ويستدل من فوز المرشح د .حسن جوهر على أن الدائرة ذات ثقل انتخابي شيعي ، مقابل ضعف التيار الديني السني ، حيث لا يتسم الناخبون السنة في منطقة مشرف بشكل عام بالتشدد الديني ، كما هي حال دائرة الدعية مثلا ، تلك التي أشرنا إليها سابقا ، لكن أوضاع الدائرة لا تسمح بفوز اثنين من الشيعة مثلا ، وهو مؤشر يحمل دلالات كبيرة حول الثقل الديني السني بوجود تجمعات سلفية وإخوانية تسهم بشكل عام بتحقيق نوع من التوازن الشيعي - السني دون الدخول في متاهات التعصب الطائفي .

الدائرة العاشرة : العدلية

من الدوائر الانتخابية المعروفة بتأييدها للتيار القومي ، لكنها شهدت تراجعاً في هذا الجانب بعد التحرير بسبب تنامي التيار الديني ، وإن كان التيار الليبرالي هو السائد حالياً بشكل عام . أي أن الدائرة تتراوح بين مد وجزر في علاقة الناخبين بالفكر القومي ، بدلالة الفوز شبه الدائم للسيد سامي المنيس ، وهو من مؤسسي «حركة القوميين العرب» . كذلك تشهد الدائرة وجوداً شيعياً غير متشدد ، خاصة في منطقة الجابرية التابعة لهذه الدائرة . وبسبب ضعف التيار الديني من حيث عدم قدرته على ضمان نجاح مرشحيه ، فقد أخذ هذا التيار يلجأ إلى مناصرة المرشحين المستقلين من ذوي الميل للأطروحات الدينية في بعدها الاجتماعي لا الأيديولوجي ، كما هي الحال في انتخابات 1999 ؛ حيث نجح المرشح والفائز الأول في الانتخابات السيد صالح الفضالة (مستقل) في استقطاب الأصوات الليبرالية والدينية (الإخوان المسلمين تحديداً) ، إضافة إلى الأصوات الانتخابية المستقلة نظراً لما يحوزه السيد الفضالة من مكانة اجتماعية لدى ناخبي المنطقة .

جدول (8) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الثامنة (حولي)

[illegible]

المصدر : جريدة القبس ، 7 يوليو 1999

ومن الملاحظ وجود توجه لإزاحة مرشحي التيار الديني من الفوز بالانتخابات العامة ، كما يلاحظ من جدول التصويت الانتخابي ، حيث اشترك السيد الفضالة مع السيد المنيس بـ 432 صوتا مشتركا ، مقابل سعي التيار الديني لإنجاح السيد الفضالة بدليل وجود 458 صوتا مشتركا مع مرشح الإخوان المسلمين د. جاسم العمر . ويلاحظ انعدام القوة الانتخابية لـ «جماعة السلف» حيث لم يحصل المرشح السلفي الوحيد السيد صلاح العثمان إلا على 79 صوتا فقط . أما التأثير الشيعي فيتبين من حصول أحد مرشحي الشيعة على المركز الرابع في الانتخابات ، وهو السيد يوسف عبدالمحسن العلي ، وهو من الشيعة المستقلين .

كذلك مما يدل على ضعف التوجه القومي أن الأصوات الانتخابية المنفردة التي حصل عليها المرشح القومي السيد المنيس ، وهي ما يطلق عليها الأصوات الملتزمة ، لا تتعدى الـ 89 صوتا من أصل 3873 صوتا انتخابيا هو عدد المقترعين⁽²⁴⁾ ، ويعني ذلك إذا ما قورن بالأصوات المشتركة مع المرشح المستقل السيد الفضالة ، أن الدائرة يهيمن عليها التوجه المستقل أو الليبرالي المنفتح فكريا ، بدليل سقوط مرشح الإخوان المسلمين د. جاسم العمر الذي حصل على 113 صوتا ملتزما .

مما يلاحظ أيضا انعدام توجه التشدد الديني لا بسبب الأغلبية السنية في الدائرة فحسب ، بل لأن الشريحة الشيعية المتركزة في الجابرية لا تحبذ التشدد الديني ، كما هي الحال في منطقة الشرق (الدائرة الأولى) أو منطقة بيان (الدائرة الثامنة : حولي) . فإذا ما أضيف إلى ذلك أن دائرة العدلية تعد من الدوائر المستقرة سياسيا ، فإنه يمكن القول إن التوجه السياسي للدائرة المتمثل في وجود توجهين ، هما : التوجه الليبرالي والمستقل دون أي تشدد ديني ، متماثل مع توجهات الفائزين في الانتخابات ، حيث يمثلان التوجه الليبرالي العام ، وإن كان السيد المنيس قوميا ، إلا أنه يمكن القول إن التوجه القومي قد ناله الضعف بشكل عام ، لا سيما بعد التحرير ؛ حيث أنشأ القوميون الكويتيون تجمع «المنبر الديمقراطي» الكويتي محاولة منهم لإثبات فك الارتباط مع التنظيمات القومية العربية ، وإقناع الشعب الكويتي بهذا التوجه الجديد .

جدول (9) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية العاشرة (العديلية)

المترشحون	باسم اللوغاني	باسم جاسم العمر	جمال العمر	جميل عبدالله التويجري	حمد سامي المجلان	سهيل صالح	صلاح عثمان غلوم	عبدالله الهاجري	عبدالجيد خريط	فيصل كاكولي	محمد الحناوي	محمد البلوشي	يوسف العلي	المجموع
باسم اللوغاني	6	92	12	1	19	2	41	1	1	2	1	6	5	235
باسم جاسم العمر	92	44	113	4	123	6	458	20	2	4	9	2	13	988
جمال العمر	12	113	31	1	44	1	42	5	2	2	7	-	12	360
جميل عبدالله	1	4	1	6	-	-	2	-	-	8	-	-	44	101
حمد التويجري	19	123	44	-	80	4	221	2	12	1	16	3	13	693
سامي المجلان	40	68	64	10	95	20	432	3	7	2	11	46	154	1162
سهيل المجلان	2	6	1	-	4	30	15	1	-	3	4	2	1	67
صلاح الفضالة	41	458	42	2	221	4	75	3	1	-	-	3	22	1387
صلاح عثمان	1	20	5	-	2	2	1	-	-	-	-	-	1	38
عبدالحسين غلوم	-	2	2	-	-	-	1	5	1	3	-	-	30	79
عبدالله الهاجري	4	7	3	-	4	-	12	1	3	1	-	1	40	40
عبدالجيد خريط	1	2	10	11	12	10	15	-	15	33	1	53	117	349
فيصل كاكولي	2	4	2	8	8	2	4	1	8	25	6	10	57	181
محمد الحناوي	1	9	11	-	16	11	14	-	1	1	6	4	13	213
محمد البلوشي	6	21	7	-	20	42	32	-	10	3	17	44	195	407
يوسف العلي	5	13	12	44	154	46	22	1	57	49	36	195	794	794
المجموع	235	988	360	101	693	1162	1387	38	79	40	349	181	112	213

المصدر : جريدة القبس ، 13 يوليو 1999

من جانب آخر ، يلاحظ أن احتمالات هيمنة التيار الديني السني تحديدا ، ونعني بذلك «جماعة الإخوان المسلمين» أو «الجماعة السلفية» أمر بعيد الاحتمال على المدى المتوسط ، كما يستدل من الأصوات الانتخابية المنفردة لمرشح الإخوان د. جاسم العمر ، والغياب الكلي لأي مرشح لجماعة السلف الذين آثروا - على ما يبدو - عدم تضييع جهودهم في هذه الدائرة المستقلة ذات التوجه الليبرالي الواضح .

الدائرة الحادية عشرة : الخالدية

من الدوائر الانتخابية الصغيرة (2723 عدد المقترعين) ، والمستقرة سياسيا حيث لم تعرف الدائرة أي تنافس أيديولوجي أو ديني ، وإن كانت تتميز بثبات انتخاب المرشح الأول ، وهو السيد أحمد السعدون ، والتردد في اختيار المرشح الثاني ، وعلى الرغم من أن الفائز الثاني في الانتخابات لعام 1999 هو د. أحمد الربيعي المعروف بتوجهه اليساري ، إلا أنه لم يطرح أي فكر أيديولوجي ، بل كان أبعد ما يكون عن استخدام أفكاره السياسية مع ناخبي الدائرة ، مفضلا الطرح الاجتماعي العام للقضايا التي تهم الإنسان الكويتي والتي تتصل بالوضع الاقتصادي والتعليم وغير ذلك من قضايا عامة .

ونظرا لوجود شريحة كبيرة من الناخبين من كبار السن ، فإن للفكر المحافظ دورا كبيرا في تأييد الأطروحات الدينية ذات الطابع الاجتماعي ، كتأييد منع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة . كذلك يتمتع ذوو التوجهات الدينية بقبول لا بأس به ، بدليل الأصوات الانتخابية المشتركة بين أحمد السعدون (مستقل) ، والمرشح سليمان المنصور (جماعة الإخوان المسلمين) ، وقد استطاع المرشح د. أحمد الربيعي استغلال هذا التوجه المحافظ عند ابتعاده عن أي طرح أيديولوجي ، مفضلا اللغة الاجتماعية التقليدية عند اتصاله بالناخبين ، وقد أدى ذلك إلى حصوله على 552 صوتا انتخابيا مشتركا مع المرشح التقليدي للدائرة أحمد السعدون الذي يرشح نفسه دون طرح أي برنامج انتخابي ، في حين أن ما حصل عليه د. أحمد الربيعي من أصوات انتخابية ملتزمة لم يتعد 93 صوتا ،

وكذلك الأمر مع مرشح «جماعة الإخوان المسلمين» السيد سليمان المنصور الذي لم يحصل أيضا إلا على 93 صوتا انتخابيا ملتزما .

وبسبب الطبيعة المحافظة لهذه الدائرة ، نجد خفوتا للتوجه الليبرالي الذي يمثله قطاع الشباب ، وهو ما يدفعهم للاندماج في هذه الطبيعة المحافظة ، ويفسر ذلك الأمر فارق الأصوات الكبير بين أحمد السعدون ود .أحمد الربيعي (503 اصوات) ، بسبب ما يعرف به د .أحمد الربيعي من توجه أيديولوجي يساري ، وبسبب تاريخه السياسي الذي لا يجهله أحد من الكويت .

لذلك جاءت النتائج إفرازا طبيعيا للتوجه العام للدائرة . وعلى الرغم من فوز د .أحمد الربيعي المؤدلج بفكره اليساري سابقا ، فقد تم استبعاد هذا الفكر تماما ، ولو أن د .أحمد الربيعي طرح هذا الفكر ، لكان المجال مفتوحا للمرشح الثالث (علي عبدالله الخلف) والذي فاز في انتخابات 1996 ، وهو مرشح لا يختلف عن أحمد السعدون سوى في المستوى الاجتماعي .

جدول (10)

عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الحادية عشرة (الخالدية)

المرشحون	إبراهيم دخيل الرهيف	أحمد عبدالعزيز السعدون	أحمد الربيعي	بدر ناصر العسلاوي	جمال أحمد الشهاب	خالد عجران العجران	سليمان منصور المنصور	علي عبدالله خلف	المجموع
إبراهيم دخيل الرهيف	1	5	5	1	3	5	4	15	39
أحمد عبد العزيز السعدون	5	22	552	1	188	72	448	147	1440
أحمد عبدالله الربيعي	5	552	93	2	38	40	60	148	937
بدر ناصر العسلاوي	1	1	2	1	1	-	2	2	10
جمال أحمد الشهاب	3	188	38	1	18	18	101	75	443
خالد عجران العجران	5	72	40	-	18	29	34	84	283
سليمان منصور المنصور	4	448	60	2	101	34	93	138	884
علي عبدالله خلف	15	147	148	2	75	84	138	252	862
المجموع	39	1440	937	10	443	283	884	862	

المصدر : جريدة القبس ، 9 يوليو 1999 .

الدائرة الثالثة عشرة : الرميثة

من الدوائر الانتخابية الكبيرة (6156 ناخبا) وهي شيعية محافظة ، وتكاد تكون مغلقة عليهم بسبب ضعف التيار السني ؛ سواء السلفي أو جماعة الإخوان ، وذلك لأن الدائرة ذات أغلبية شيعية . وليس بالضرورة سيادة تيار التشدد الديني في الدائرة ، لكن غالبا ما يكون الفائزان في الانتخابات العامة من الشيعة .

الفائزان في الانتخابات هما السيد حسين القلاف ، رجل دين شيعي ، يميز نفسه باللباس الشيعي الديني التقليدي لخريجي مدينة قم الإيرانية ، لكنه ليس من المتشدددين دينيا على المستوى العقائدي ، وغير منتم لأي تنظيم سياسي - ديني ، على الرغم من اتهام إحدى الصحف المحلية له بالانتماء إلى «حزب الله»⁽²⁵⁾ ، ولكنه نفى ذلك . أما الفائز الثاني فهو السيد صلاح خورشيد ، وهو مستقل ويعرف بكونه نائب خدمات ، بمعنى استخدام النفوذ النيابي لصالح ناخبيه ، وهو وضع طبيعي في الحياة البرلمانية في الكويت ، يمارسه كثير من النواب ، خاصة نواب القبائل ، الذين لا يتبنون أي فكر سياسي أيديولوجي . ونظرا لكونه نائب خدمات ومستقلا فكريا عن أي انتماء أيديولوجي ، فقد حصل على 499 صوتا مشتركا مع المرشح الأول السيد حسين القلاف ، وعلى 250 صوتا مشتركا مع مرشح «جماعة الإخوان المسلمين» السيد جمال الكندري ، وهو الفائز في انتخابات 1992 !! وسبب ذلك يعود إلى التقارب الفكري بين «جماعة الإخوان المسلمين» والشيعة باعتبار أن جماعة الإخوان أيدت ولا تزال ، الثورة الإيرانية ضد الشاه .

مما يلاحظ من جدول التصويت أن تنظيم «جماعة الإخوان المسلمين» يتمتع بموقع انتخابي جيد لأسباب سياسية وليست دينية ، وهو ما يوفر له قاعدة احتمالات قوية للفوز مستقبلا ، ودليل على تنامي الأصوات الانتخابية السنية في هذه الدائرة .

جدول (9) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الثالثة عشرة (الرميثة)

المجموع	ناصر علي	ناصر صرخوه	غريب غضبان	عبد الوهاب البناي	عبد الله المينزي	عبد الحميد دشتي	عبد الحسين السلطان	عباس الخضاري	صلاح خورشيد	سالم النصر	حسين القلاف	جمال الكندري	جاسم الفرخان	جابر الفيكاوي	المرشحون
254	-	8	-	5	-	3	-	1	5	-	1	221	4	6	جابر الفيكاوي
359	-	2	-	7	1	2	-	9	10	-	-	318	6	4	جاسم الفرخان
1735	3	33	-	419	31	137	3	95	250	-	27	198	318	221	جمال الكندري
1798	14	891	3	10	-	114	23	177	499	3	36	27	-	1	حسين القلاف
27	-	13	-	-	-	1	2	7	1	-	3	-	-	-	سالم النصر
1776	10	110	5	60	-	189	40	461	136	1	499	250	10	5	صلاح خورشيد
955	14	31	1	17	1	68	27	46	461	7	177	95	9	1	عباس الخضاري
162	1	45	-	-	3	11	7	27	40	2	23	3	-	-	عبد الحسين السلطان
624	-	33	2	15	8	41	11	68	189	1	114	137	2	3	عبد الحميد دشتي
64	3	12	-	4	1	8	3	1	-	-	-	31	1	-	عبد الله المينزي
577	4	16	-	20	4	15	-	17	60	-	10	419	7	5	عبد الوهاب البناي
31	-	20	-	-	-	2	-	1	5	-	3	-	-	-	غريب غضبان
1293	40	39	20	16	12	33	45	31	110	13	891	33	2	8	ناصر صرخوه
94	5	40	-	4	3	-	1	14	10	-	14	3	-	-	ناصر علي
	94	1293	31	577	64	624	162	955	1776	27	1798	1735	359	254	المجموع

المصدر : جريدة القبس ، 11 يوليو 1999

نتائج الانتخابات تبين أن هذه الدائرة الانتخابية تُعدُّ دائرة شيعية محافظة ذات توجه مستقل ، وقد انعكس ذلك على نتائج الانتخابات ، كما أنها تبين عدم توحيد المرشحين الشيعة ، فضلاً عن كثرة عدد المرشحين (14 مرشحاً) ، وهو أمر يربك الناخب الكويتي المطلوب منه اختيار اثنين فقط ، لكن ما هو مؤكد بالنسبة لهذه الدائرة هو أن الأصوات الانتخابية الشيعية هي العامل الأكثر حسماً في صناديق الاقتراع .

الدوائر الانتخابية الاثنتا عشرة الباقية ، جميعها دوائر انتخابية ذات طابع قبلي ؛ حيث السيطرة التامة والكاملة لقبائل محددة معروفة سلفاً ، ولذلك غالباً ما يكون الفائز في الانتخابات من هذه القبيلة ، ونادراً جداً ما يحدث استثناء كأن يفوز مرشح غير منتم للقبيلة ذات الهيمنة . وهناك أكثر من ٢١ قبيلة في الكويت تنتمي إلى الجزيرة العربية يبلغ عدد ناخبينها 60201 ناخب ، ويمثلون 54% من إجمالي الناخبين (عدد الناخبين 112800) . وتمثل قبائل العوازم ومطير والعجمان والرشيدة 58% من مجموع عموم القبائل⁽²⁶⁾ . وتتسم هذه الدوائر بما يأتي :

- 1 - وجود ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية .
- 2 - وجود ظاهرة الانتخابات الفرعية التي يعلن عنها في الصحف المحلية والتي غالباً ما تحدد الفائزين في الانتخابات العامة مسبقاً .
- 3 - ضعف التيار الحضري على الرغم من وجود تجمع سكاني مقبول عددياً بسبب ضعف تنظيم العمل الانتخابي .
- 4 - اختلاط المفاهيم الدينية بالمفاهيم القبلية ، أو بالأصح استغلال التيار الديني الأطروحات الدينية لجذب الأصوات القبلية ، مثل قضايا تطبيق الشريعة ومنع الاختلاط في الجامعة .
- 5 - عدم وجود طرح أيديولوجي للدين ، حيث لا يوجد أي نقاش حول الدولة الدينية مثلاً .

- 6 - عدم وجود برامج انتخابية للمرشحين .
- 7 - تواجد فعال للتيار الديني يتيح فرصة جيدة لنجاح مرشح قبلي متمم لتنظيم ديني .
- 8 - انعدام التواجد الليبرالي حيث يتم التأثير في الناخبين القبليين بأن الليبرالية كفر .
- 9 - المصالح الفردية الذاتية سواء للمرشح أو الناخب تأتي في المقدمة وعلى حساب الصالح العام .
- 10 - المرشح الفائز نائب خدمات ؛ حيث استغلال نفوذ المنصب النيابي لصالح الناخبين .
- 11 - نواب القبائل هم أقل النواب نشاطا في البرلمان وفي اللجان البرلمانية .
- 12 - نتائج هذه الدوائر تركز المفاهيم القبلية على حساب المفاهيم الديمقراطية .
- 13 - انعدام أي تواجد طائفي شيعي .

لذلك لا يحتاج الأمر استعراض نتائج انتخابات كل الدوائر الانتخابية المتبقية نظرا لكونها دوائر قبلية تتسم بسمات محددة ، ذكرناها سلفا ، وحيث تتحدد سيطرة قبيلة معينة على دائرة انتخابية محددة⁽²⁷⁾ . فالدائرة الرابعة عشرة خيطان توجد فيها هيمنة لقبيلة عتبة ، والدائرة الخامسة عشرة : الفروانية تسيطر عليها قبيلة الرشيدة ، والدائرة الحادية والعشرون : الأحمدية تسيطر عليها قبيلة العجمان ، لذلك ما ينطبق على دائرة انتخابية واحدة من هذه الدوائر الاثنتي عشرة ، ينطبق على الباقي بدرجات متفاوتة نسبيا . لكنها جميعاً دوائر انتخابية تركز المفاهيم القبلية على حساب الديمقراطية والدولة الدستورية ، ومسألة حسم النتائج يعود إلى التحالفات القبلية وشراء الأصوات . وفي هذا الصدد يشير أحد المرشحين إلى أن «خيطان أكبر معقل في الكويت لظاهرة شراء الأصوات الانتخابية⁽²⁸⁾ ، بل إن الدور الأكبر والأكثر تأثيراً هو لشراء الأصوات بدليل قلة عدد الأصوات الانتخابية المشتركة التي تدل على التنسيق الانتخابي قبل الاقتراع .

كذلك فإن احتمالات الفوز للمرشح الديني أكبر من احتمالات الفوز لمرشح قبلي من خارج الدائرة الانتخابية ، أو مرشح شيعي أو حضري مستقل مثلاً ، أما الليبرالي فلا أمل له بالفوز على الإطلاق . وسنقدم الدائرة الرابعة عشرة بوصفها مثلاً جيداً على ما سبق .

الدائرة الرابعة عشرة : أبرق خيطان

أصغر الدوائر الانتخابية قبلياً إذا ما قورنت بغيرها من الدوائر الأخرى ، وهي قبلية التوجه حيث تسيطر قبيلة عتبة ، مع وجود حضري غير فعال ، كما أن الأطروحات الدينية لا تجد لها الصدى المفترض ، ومن ثم فإن التيار الديني يتسم بالضعف غالباً ، اللهم إلا إذا تحالف مع التيار القبلي . وكدليل على هيمنة القبيلة نجد أن معظم الفائزين في الانتخابات العامة للسنوات الماضية ينتمون إلى تلك القبيلة .

إذا نظرنا إلى جدول التصويت الانتخابي وجدنا أن الصوت الانتخابي الشيعي منعدم ؛ حيث حصل المرشح جاسم محمد حيات على 5 أصوات من أصل 2778 صوتاً . وليس بالضرورة أن يبدي المرشح الشيعي توجهها دينياً ، بل يكفي أن يعرف أنه ينتمي دينياً إلى هذا المذهب حتى تنعدم فرصته بالفوز ، أو حتى بالحصول على عدد أصوات انتخابية مقبولة . وكذلك الأمر مع أي مرشح قبلي خارج قبيلة عتبة ، كما هو حاصل مع المرشح مبارك الشمري والذي لم يحصل إلا على 8 أصوات انتخابية . ولا يختلف مصير الآخرين عن ذلك ، حيث لم يحصل المستقلون إلا على بضعة أصوات متناثرة . والفائزان في انتخابات 1999 ينتميان إلى قبيلة عتبة ، ويظهر الجدول عدم وجود أي تحالف بينهما بدليل قلة عدد الأصوات المشتركة . والأمر لا يحتاج إلى تحالف بسبب الانتماء القبلي ؛ حيث إن جميع الأصوات المقترعة لهما تنتمي إلى القبيلة نفسها ، وبذلك يتطابق التوجه القبلي مع نتائج الانتخابات العامة وتوجهات الفائزين القبيلة . وهو ما ينسحب على بقية الدوائر الانتخابية حيث تتكرر الصورة والأسلوب الانتخابي .

ففي الدائرة الثانية عشر (السالمية) حيث تهيمن عليها قبيلة العوازم - فقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز اثنين من ممثلي هذه القبيلة ، وهما مخلد العازمي (1728 صوتا) ، وسالم الحماد (1645 صوتا) من أصل 3231 (عدد المقترعين) . وفي الدائرة الخامسة عشر (الفروانية) التي تهيمن عليها قبيلة الرشيدة - فاز اثنان من ممثلي هذه القبيلة ، وهما مبارك الهيفي (2031) وعيد هذال الرشيدي (1752) من أصل 4556 (عدد المقترعين) .

في الدائرة السادسة عشر (العمرية) التي تهيمن عليها كذلك قبيلة الرشيدة فاز بعضوية مجلس الأمة اثنان من ممثلي هذه القبيلة : مبارك الدولية (2584) ومبارك الخرينج (2262) من أصل 5444 (عدد المقترعين) . أما الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) التي تهيمن عليها قبيلة مطير فقد تمكن اثنان من ممثلي هذه القبيلة بالفوز بالمقعد لعضوية مجلس الأمة ، وهما مسلم البراك (2860) وحسين مزيد (2125) من أصل 4837 (عدد المقترعين) .

وفي الدائرة الثامنة عشرة (الصليبخات) التي تهيمن عليها عدة قبائل مثل قبيلة عنزة فقد تمكن كل من خلف دميثير المنتمي لقبيلة عنزة من الحصول على المقعد الأول (1665) ، أما المقعد الثاني فكان من نصيب عبدالله العرادة وهو من قبيلة الرشيدة (1572) من أصل 4196 (عدد المقترعين) . وفي الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة) فاز كل من محمد خليفة مفرج الخليفة المنتمي إلى قبيلة شمر (1154) ، أما المرشح الثاني فهو أحمد نصار الشريعان المنتمي إلى قبيلة الظفير (1028) من أصل 4076 (عدد المقترعين) . أما في الدائرة الانتخابية العشرين (الجهراء ومنطقة البر) فقد فاز كل من محمد البصري ، وينتمي إلى قبيلة العجمان (2493 صوتا) ، أما الفائز الثاني وهو طلال العيار فقد حصل على (2364 صوتا) من أصل 4754 (عدد المقترعين) .

وفي الدائرة الانتخابية الحادية والعشرين (الأحمدي) وهي من الدوائر التي تسيطر عليها قبيلة العجمان والعتوب ، فاز بالمقعد الأول وليد الجري المنتمي إلى

قبيلة العجمان (4067 صوتاً) ، وكان الفائز الثاني سعدون حماد العتيبي ، وينتمي إلى قبيلة العتوب (3659 صوتاً) من أصل 7587 (عدد المقترعين) .

وبسبب طعن المرشح خالد العدوة الثالث في الانتخابات عام 1999 في نتائج الانتخابات وتأييد المحكمة الدستورية للطعن أجريت انتخابات تكميلية يوم 2000/1/24 ، وتفوق خالد العدوة من قبيلة العجمان على منافسه سعدون حماد العتيبي بـ 803 أصوات ، حيث حصل العدوة على 3538 صوتاً ، مقابل 2735 صوتاً للعتيبي من أصل 6540 (عدد المقترعين) . أما الدائرة الانتخابية الثانية والعشرون (الرقعة) التي تهيمن عليها قبيلة العجمان فقد فاز فيها اثنان من ممثلي هذه القبيلة ، سعد طامي العجمي (1137 صوتاً) ، ومبارك صنيذح العجمي (1097 صوتاً) من أصل 4375 (عدد المقترعين) .

وفي الدائرة الانتخابية الثالثة والعشرين (الصباحية) التي تهيمن عليها قبيلة العوازم فاز بالمقعدين البرلمانين اثنان من ممثلي هذه القبيلة : خميس طلق عقاب (2244 صوتاً) ، وفهد دهيسان العازمي (2191) من أصل 4912 (عدد المقترعين) .

وفي الدائرة الانتخابية الرابعة والعشرين (الفحيحيل) التي تهيمن عليها قبيلة العوازم وقبيلة الهواجر ، فاز اثنان من ممثلي القبيلتين : راشد سيف وينتمي إلى قبيلة العوازم (2071 صوتاً) ، وفهد مبارك الهاجري وينتمي إلى قبيلة الهواجر (1976 صوتاً) من أصل 4827 (عدد المقترعين) . وفي الدائرة الانتخابية الخامسة والعشرين (أم الهيمان) التي تهيمن عليها قبيلة العوازم فاز اثنان من ممثلي القبيلة : مشعان العازمي (473 صوتاً) ومرزوق العازمي (467 صوتاً) من أصل 1279 (عدد المقترعين)⁽²⁹⁾ .

جدول (12) : عدد الأصوات المشتركة في الدائرة الانتخابية الرابعة عشرة (أبرق خيطان)

المجموع	وليد المصيمي	محمد الرفاعي	مبارك الشمري	فيصل العتيبي	فهد العتيبي	عيسى خضير	علي العمير	حمود الجبري	جاسم حيات	جاسم الناشي	بدر الجيمان	المرشحون
861	167	1	-	83	54	-	109	244	2	-	73	بدر الجيمان
9	-	-	-	1	-	-	5	2	-	1	-	جاسم الناشي
5	-	-	-	-	-	-	-	2	1	-	2	جاسم حيات
881	175	1	2	124	49	1	103	178	2	2	244	حمود الجبري
762	44	1	3	318	52	1	126	103	-	5	109	علي العمير
3	-	-	-	-	-	1	1	1	-	-	-	عيسى خضير
409	158	1	2	37	56	-	52	49	-	-	54	فهد العتيبي
717	123	-	-	31	37	-	318	124	-	1	83	فيصل العتيبي
8	-	-	1	-	2	-	3	2	-	-	-	مبارك الشمري
5	-	1	-	-	1	-	1	1	-	-	1	محمد الرفاعي
938	271	-	-	123	158	-	44	175	-	-	178	وليد المصيمي
	938	5	8	717	409	3	762	881	5	9	861	المجموع

المصدر : جريدة القيس ، 19 يوليو 1999

الخاتمة

إن توجهات المجتمع الكويتي بشرائحه الاجتماعية المختلفة ، قبلية وحضرية ، وتوجهاته الدينية ، (سنية ، شيعية ، سلفية ، إخوانية) ، وتجمعاته السياسية المتعددة ؛ (المنبر الديمقراطي الكويتي ، الحركة الدستورية الإسلامية ، التحالف الإسلامي الوطني ، التجمع الإسلامي الشعبي ، الحركة السلفية ، المستقلون . . .) ، وانعكاس ذلك كله بدرجات متفاوتة على الدوائر الانتخابية ، وما تظهره نتائج الانتخابات البرلمانية العامة من فوز مخالف أو مقارب لتلك التعددية الدينية والسياسية والاجتماعية ، لتدل دلالة قاطعة على ما يأتي :

أولاً : إن المجتمع الكويتي لا يزال غير مستقر تنظيمياً ، وإن هذا السلوك الانتخابي سلوك متعمد بسبب عدم وجود قانون للأحزاب السياسية يوفر الآلية اللازمة للالتزام الحزبي المنظم ، والذي يفترض أنه سينعكس على هذا السلوك عند الاقتراع .

ثانياً : من الواضح أن الناخب الكويتي يفضل استمرار هذا الوضع بسبب تشابك العلاقات الاجتماعية السائدة والفاعلة في مجتمع صغير كالمجتمع الكويتي ، حيث إن هذا السلوك الانتخابي غير السوي يجنب الناخب الحرج عند الاقتراع ، وهذا يفسر عدم تأييد المجتمع الكويتي لدعوة «الحركة الدستورية الإسلامية» ، لإنشاء الأحزاب في مؤتمرها الأخير الذي انعقد شهر ابريل ٢٠٠١ ، حيث يلاحظ تجاهل عام لهذه الدعوة على مستوى الصحافة .

ثالثاً : إن الوضع السائد - على الرغم من خطورته على مستوى التنظيم السياسي - يوفر أرضية جيدة لاستمرارية القبلية والطائفية وتناميها في المجتمع الكويتي ، ولا سيما حالة القبلية فيما يعرف بالمناطق الخارجية ، حيث تسود الأغلبية القبلية والتحديد القبلي للمناطق السكنية ، وهو ما يضمن إيصال أبناء القبائل إلى البرلمان .

رابعاً : تراجع التوجه الليبرالي بشكل عام بدليل هيمنة التيار الديني والقبلي كما يتبين من خلال تزايد عدد النواب الممثلين لهذين التيارين .

خامساً : إن خلو المجتمع الكويتي من الدراسات الخاصة بالرأي العام والسلوك الانتخابي يزيدان من الصعوبة والتعقيد في عملية التنبؤ بما ستؤول إليه هذه التوجهات في المستقبل ، إذا ظلت الأوضاع على ما هي عليه ، إذ من الممكن مع تنامي هيمنة التيار الديني في المجتمع ، أن ينجح مرشحون إسلاميون في مناطق حضرية ، كما هو حاصل الآن في كیفان على سبيل المثال .

لذلك فإن التصنيف السياسي للدوائر الانتخابية ولمرشحي مجلس الأمة لعام 1999 يحاول أن يحدد التوجه السياسي للمجتمع الكويتي بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على قيام الدولة الدستورية ، وفي مجتمع عرف عنه التطور الفكري السياسي مقارناً بغيره من الدول الخليجية ، وبمساحة واسعة من الحرية السياسية التي يفترض أنها تتطور أكثر فأكثر مع مرور الوقت . لكن من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن المجتمع الكويتي لم يستفد من تجربته الديمقراطية كما لم يستفد من الهامش الواسع نسبياً للحرية الفكرية المتاحة ، بل على خلاف ذلك ، اتجه المجتمع الكويتي اتجاهاً معاكساً للديمقراطية بالسماح لمفاهيم متخلفة كالقبلية والطائفية ، بأن تستشري في المجتمع وأن يسهم في ترسيخها .

التصنيف السياسي الحاصل اليوم في المجتمع الكويتي ليس سوى انعكاس لتخلف فكري وسياسي مريع في كيفية التعامل مع الديمقراطية ومفاهيمها ، مما يعد ردة فكرية في مجتمع كانت المجتمعات الخليجية الأخرى تنظر إليه بوصفه مثالا حيا على قدرة الإنسان الخليجي على التطور الديمقراطي .

الهوامش والمراجع

(1) لوسون ، كي : المجتمع السياسي : مقدمة مقارنة في العلوم السياسية ، ط 1 ، الكويت : 1998 ، ص 159 - 162 .

- (2) لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور التنظيمات السياسية في الكويت انظر : المديرس ، فلاح : «التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)» ، مجلة السياسة الدولية (1993 - 114) . المديرس ، فلاح : ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (1975 - 1938) ، ط2 ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1999 .
- (3) انظر البغدادى ، أحمد ، المديرس ، فلاح : «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية» ، مجلة المستقبل العربي ، ع169 ، 1993 .
- (4) تعريفات : قومي : يقصد به المتبني لقضية القومية العربية ومن المنتمين لأي تنظيم قومي ، مثل د . أحمد الخطيب أحد مؤسسي «حركة القوميين العرب» ، وكذلك ذوو الميول القومية ، وإن لم يكن منتمياً إلى أي تنظيم سياسي محدد ، لكنه يتبنى أطروحات القوميين العرب . الليبرالي : ويقصد به الداعي إلى الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقاً للمفاهيم الغربية المعاصرة . القبلي : المنتمي إلى الفكر القبلي باعتبار القبيلة ناتج لتلك المفاهيم . مستقل : أي أنه المرشح اللامنتمي إلى تنظيم أو تجمع سياسي محدد . وهو مصطلح يتسم بالانتهازية في المجتمع الكويتي ، حيث يستخدم للتصل من تهمة الانتماء الحزبي خاصة وقت الانتخابات ، حتى ولو كان المرشح معروفاً في توجهه السياسي ، وذلك بهدف الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين . ومن الملاحظ أن المقترعين يوافقون هذه النوعية من المرشحين على ممارسة هذا الخداع السياسي لأسباب اجتماعية كما ذكرنا آنفاً . حكومي : ويقصد به المرشح المؤيد دائماً وفي كل المناسبات لموقف الحكومة حتى ولو كان هذا الموقف خاطئاً ، وذلك بهدف تمرير معاملات ناخبه في المؤسسات الحكومية . يسار : ويقصد به الداعون إلى العدالة الاجتماعية بشكل عام ، وهم الذين يعارضون الخصخصة ويساندون تنامي الدور الحكومي في المجتمع . وما تجدر الإشارة إليه حالة التماهي بين القومي والليبرالي اللذين تجمعهما أرضية مشتركة على مستوى الفكر السياسي لا الأيديولوجي . يوجد في الكويت شيعية من ذوي أصول إحصائية (منطقة الإحصاء بالمملكة العربية السعودية) ، وهي أقلية لا تتصل بأية علاقة بإيران على المستوى السياسي ، كما أنها لا تؤيد توجهات الثورة الإيرانية . أما فيما يخص اتصاف منطقة الشرق بأنها ذات أغلبية شيعية ، فانظر النفيسي ، عبدالله : الكويت والرأي الآخر ، لندن : دار طه للنشر ، 1978 ، ص76 . المديرس ، فلاح : «الشيعية في المجتمع الكويتي : دراسة اجتماعية - سياسية» ، السياسة الدولية (1996 - 123) ، ص29 - 30 .
- (6) الحربي ، دبي : من يتخب من : ولماذا؟ ، ط1 ، الكويت : دار القبس للطباعة والنشر والتوزيع ، 1996 ، ص70 - 71 .
- (7) في عام 1976م ، تم حل مجلس الأمة بأمر أميري ، ثم أعيد البرلمان عام 1981 ، بعد إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية من عشر دوائر إلى خمس وعشرين دائرة مع عدم تغير عدد الأعضاء للبرلمان ، لكن أصبح من حق ناخبي كل دائرة انتخابية انتخاب اثنين فقط من المرشحين ، وبذلك أصبح من السهل على الحكومة التحكم في أصوات الناخبين ، حيث إن العدد أصبح

- أقل ، كما أصبح الأمر أكثر صعوبة على الناخب حيث إن عليه اختيار اثنين من المرشحين فقط .
- (8) الكويت والرأي الآخر ، ص 78 - 79 .
- (9) المديرس ، فلاح : جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، ط 2 ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1999 ، ص 34 ، 40 - 14 .
- (10) النقيب ، خلدون : صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت ، ط 1 ، بيروت : دار الساقى ، 1996 ، ص 136 - 141 .
- (11) انظر : التجمع الوطني الديمقراطي ، النظام الأساسي ، 25 مايو 1997 ، الكويت . التجمع الوطني الديمقراطي ، برنامج عمل التجمع عن الفترة 1998 - 2000 ، رؤية وطنية مستقبلية ، 1998 ، الكويت .
- (12) انظر : المديرس ، فلاح : الحركة الشيعية في الكويت ، ط 1 ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1999 .
- (13) تمثل هذه الجماعة كبار تجار الشيعة وهم من الجماعات الشيعية المعتدلة في الطائفة الشيعية ومن أبرز ممثليهم السيد حجي كاظم وعبد الوهاب الوزان وزير التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق ، وهذه المجموعة منشقة أصلاً من «الائتلاف الإسلامي الوطني» .
- (14) سميت هذه الجماعة «بجماعة الشيرازي» تيماً باسم مؤسس هذه الجماعة السيد محمد الشيرازي مؤسسها ومرشدها الروحي الذي بدأ ينشط في السبعينيات بعد أن أبعد عن العراق عام 1970 إلى الكويت وذلك بعد إصدار حكم عليه بالإعدام من قبل النظام العراقي . ويعتبر الشيرازي المؤسس والمرشد الروحي لـ «منظمة العمل الإسلامي» في العراق . ويعد تيار الشيرازي تياراً عاطفياً ، وأغلب مقلديه من الأعضاء المؤسسين لـ «جمعية الثقافة الاجتماعية» الذين خرجوا من «الجمعية» ، وانضموا إلى الشيرازي بعد الثورة الإسلامية في إيران ، ويعتبر الشيرازي عنصراً متحركاً استطاع أن ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بنيد القار وحسينية الرسول الأعظم في منطقة الدعية والتي هي بمثابة مراكز التجمع والاستقطاب . ولمزيد من الاطلاع حول الجماعات الدينية الشيعية في الكويت انظر : المديرس ، فلاح : «الشيعية في المجتمع الكويتي : دراسة اجتماعية - سياسية» ، السياسة الدولية (1996 - ع 123) . الخالدي ، سامي : الأحزاب الإسلامية في الكويت ، ط 1 ، الكويت : دار النبأ للنشر والتوزيع ، 1999 . الشمري ، جاسم : «الشيعية في الكويت بين الاستبعاد والتأييد والمعارضة» ، مجلة المجلة ، ع 2 ، مايو 1999 . الحبيب ، ياسر : «انشقاق في «حزب الله» الكويتي لم تستطع طهران السيطرة عليه» ، جريدة الرأي العام ، 10 نوفمبر 1996 . حربي ، محمود : «التجمعات السياسية في الكويت تكشف أوراقها وتفتح النار» ، مجلة الزمن ، 1 يناير 2000 .
- (15) انظر : التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، مرجع سابق . إعلان المبادئ ، صادر عن المؤتمر التأسيسي «للمنبر الديمقراطي الكويتي» المنعقد في الخامس من ديسمبر 1991 .
- (16) انظر : «الجماعة السلفية في الكويت : النشأة والفكر والتطور 1965 - 1997» ، شؤون اجتماعية ، ع 58 ، 1998 ، ص 57 - 89 . المديرس ، فلاح : التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، مرجع سابق .

- (17) انظر : جماعة الإخوان المسلمين في الكويت .
- (18) انظر : التجمعات الساسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) .
- (19) تنقسم أصوات الناخبين الشيعة إلى :
 - جماعة الشيرازي 600 صوت .
 - البحارنة 450 صوتاً .
 - الحساوية 300 صوت .
 - جمعية الثقافة الاجتماعية 200 صوت . انظر : جريدة الأنباء ، 25 مايو 1999 .
- (20) جريدة الوطن ، 6 يوليو 1999 .
- (21) ينبغي ألا يفهم مصطلح «ليبرالي» في إطاره الأيديولوجي ، بقدر ما يحمل هذا المصطلح دلالة الانفتاح الفكري بشكل عام .
- (22) انظر : المديرس ، فلاح : الجماعة السلفية في الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، ط2 ، 1999 . كذلك انظر : السعيد ، صالح : «الحركة السلفية : حقيقة انشقاقها وأسبابها» ، جريدة القبس ، 19 أبريل ، 1998 . البيان التأسيسي لـ «الحركة السلفية العلمية» المنشور في جريدة الرأي العام ، 15 نوفمبر ، 1997 .
- (23) لمزيد من التفاصيل حول جماعة خط الإمام ، انظر : الخالدي ، سامي ، الأحزاب الإسلامية في الكويت .
- (24) جريدة القبس 9 يوليو 1999 .
- (25) جريدة الوطن ، 2 سبتمبر 1996 . جريدة الرأي العام ، 10 نوفمبر 1996 .
- (26) الشمري ، سعد : «الانتخابات الفرعية في الكويت أثبتت نجاحا للقبائل الكبيرة في الفوز بعضوية البرلمان» جريدة الشرق الأوسط ، 10 يوليو ، 1999 .
- (27) صراع القبيلة والديمقراطية ، من ينتخب من؟ ولماذا؟ .
- (28) جريدة الأنباء ، 20 أكتوبر 1999 .
- (29) نتائج انتخابات مجلس الأمة 1999 ، إدارة شؤون الانتخابات ، وزارة الداخلية الإدارة العامة للشؤون القانونية ، الكويت 1999 . كذلك انظر جريدة القبس 25 يناير 2000 .

* * *